كلـــية التجـــــــارة

قسم محاســـبة

دور ومسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن عمليات أدوات التحوط وأثر ذلك على سعر السهم في سوق الأوراق المالية

- دراسة ميدانية -

"The role and responsibility of the auditor to report on the operations of the hedging instrument and the impact on the share price in the stock market"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

مقدم من الباحثة

نيللي فتحي أبوسيف محمد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر محمد سيد درويش

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة –جامعة بني سويف

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

مقدمة

لقد زادت أهمية أدوات التحوط في مصر نتيجة التعديلات التشريعية والتنظيمية لسوق المال المصري في الفترة الأخيرة، والتي من أهمها تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ومن ثم تزايدت أهمية تداول عقود المشتقات المالية المتعلقة بالعملات الأجنبية لتلبية احتياجات المنشآت في الحد من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وبالرغم من أن أدوات التحوط تعتبر من أهم الوسائل التي تستخدمها كثير من المنشآت في أسواق المال العالمية لإدارة مخاطرها، إلا أن سوء استخدامها من قبل المتعاملين وغياب القواعد والنظم الرقابية التي تحكم التعامل في المشتقات المالية قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة ومن ثم يعرض المنشأة لأزمات مالية جسيمة ويترك آثار اقتصادية سلبية على المستوي القومي ككل.

وتحقيقاً لهدف الفصل، سوف تتناول الباحثة عرض الفصل في مبحثين رئيسين:

المبحث الأول:

ويستهدف عرض الإطار العام للبحث ومشكلة البحث وأهداف البحث وأهمية البحث وحدوده والفروض البحثية المتعلقة به.

المبحث الثاني

ويتم فيه استعراض لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بأدوات التحوط، حيث بلغ انتشار هذه الصيغة المبتكرة للاستثمار مستويات لا سابق لها خصوصاً منذ أن ظهرت المشتقات في الغرب قبل ١٥٠ عاماً تقريباً أثارت ولا تزال الكثير من الجدل حول مشروعيتها، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية. فبحسب القانون فإن العقود المؤجلة التي لا يراد منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار تعد من الرهان والقمار الذي لا يعترف به القانون العام. ومن ناحية اقتصادية فإن هذا التعامل لا يختلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل مجرد مبادلة يربح منها طرف ويخسر الآخر، بل قد يكون أسوأ أثراً من القمار، لأنه يتعلق بسلع وأصول مهمة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي ويتضرر من جراء تقلباتها الكثير من الناس. ولكن من المؤكد أنها أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة كالشركات والمؤسسات التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة، وبذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن ثم مستوي الرخاء الاقتصادي. وهذه العملية هي ما يسمي بالتحوط والذي تفضله المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى المستثمرين ذوي الخبرة من أصحاب الثروات الخاصة في العالم.

ويقصد بالتحوط – أي إجراء يتخذ للتخفيف من آثار التعرض لمخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الفائدة.

كما يقصد بأدوات التحوط: بأنها الأدوات المستخدمة في عملية التحوط وغالباً ما تكون ورقة مالية، أيضا قد تكون إحدى الأدوات المشتقة التي تستخدمها المحافظ الوقائية كالعقود الآجلة وعقود المقايضات والعقود المستقبلية وعقود الخيار.

طبيعة المشكلة:

تتسم أنشطة أدوات التحوط والمشتقات المالية بسمات خاصة وذات انعكاسات محاسبية خاصة بالإضافة أنها في تمويلها تعتمد على مبالغ مالية ضخمة مما يزيد من المخاطرة التي يتعرض لها مستثمريها مما يثير الاهتمام الأكاديمي والمهني بالوقوف على علاج المشكلات المتعلقة بها استجابة للتطور الواسع في أسواق المشتقات وأنشطة التحوط.

وعلى الرغم مما تحققه هذه الأدوات من مكاسب إلا أنه يحيط بها العديد من المخاطر نتيجة لاستخدامها أدوات استثمارية عالية الخطورة ، مما يترتب عليه الدخول في مشاكل تتعلق بالتحوط ذات نتائج وآثار اقتصادية تتمثل في التغيرات في قيمة المراكز المتحوط لها وأداة التحوط ، وما ينتج عنه من مكاسب أو خسائر وأثر ذلك على أسعار الاسهم في السوق ومراكز المنشآت، مما يحتاج أن يبذل مراقب الحسابات مجهوداً كبيراً في مراجعة عمليات أدوات التحوط نظراً للمخاطر العالية المترتبة عليها وخصائصها المعقدة بالغة الصعوبة لفهمها ،ورغبة في إضفاء الثقة على المراكز المالية لتلك الأدوات والتي تنعكس على أسعار الأسهم في السوق وعلى أنتعاش سوق المال والذي يترتب عليه أنتعاش الاقتصاد المصري كله.

وهذا ما يهدف إليه البحث بتحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن عمليات أدوات التحوط وما يترتب عليه من تأثير على سعر السهم في سوق الأوراق المالية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على دور ومسئولية مراقب الحسابات للتقرير عن عمليات أدوات التحوط ومدي تأثير دوره على سعر السهم في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في: -

١- إلقاء الضوء على أنشطة التحوط ومخاطرها والعمل على تخفيض حدة هذه المخاطر.
٢- التشجيع على التوسع في استخدام أدوات التحوط في السوق المصري لما لها من قدرة على إنعاش السوق المصري وجذب العديد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية خاصة أن المستثمرين الخليجيين من مؤسسات وأفراد كانوا في طليعة المهتمين بهذه الفئة الاستثمارية فأقبلوا عليها منذ بدايتها وعملوا على زيادة حجم استثماراتهم فيها.
٣- إلقاء الضوء على دور مراقب الحسابات في التقرير عن أنشطة التحوط وأهمية هذا الدور في إضفاء الثقة على التقرير المالي.
٤- تحديد أهم المشكلات التي يتعرض لها مراقب الحسابات عند القيام بمراجعة أنشطة التحوط.
٥- توضيح أهمية دور مراقب الحسابات في نجاح إضفاء الثقة على انشطة التحوط والتشجيع على انتشارها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي: -

١. تخفيض حدة المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار في أنشطة التحوط والمشتقات المالية.
٢. تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات عن عمليات وأنشطة التحوط ومدي تأثير هذا الدور في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية لإضفائه الثقة على هذه العمليات.
٣. اهتمام البحث بأدوات التحوط وهذا لدورها في تقديم بدائل متنوعة من أدوات الاستثمار البديلة ذات الأداء الجيد والتي يمكنها أن تحل محل الاستثمارات التقليدية التي تتم في السوق المحلية أو الأسواق الدولية مما يساعد المستثمر بالتالي على تنويع محفظته الاستثمارية ومن الملاحظ أن السيولة النقدية في منطقة الخليج أصبحت الآن عالية للدرجة التي بات من الصعب استيعابها في فرص الاستثمار المحلية وحدها وهذا يعني أن أدوات التحوط ستبقي دوماً أداة لتنويع المحافظ الاستثمارية في أسواق الاستثمار الدولية. ولقد أثبتت هذه الأدوات أنها توفر وسيلة فعالة لحماية المحفظة الاستثمارية من التقلبات الحادة التي تصيب بين الحين والآخر الأسواق التقليدية، وبالتالي حماية رأس المال المستثمر من التآكل بفعل هذه التقلبات.
٤. قلة المصادر العربية التي تناولت المراجعة عن عمليات التحوط.

حدود البحث:

سيتم تناول موضوع البحث من جانب المراجعة وفقا للمعايير الدولية والمصرية وبالتالي لن يتناول البحث الجانب المحاسبي وسوف يتم التركيز على الجانب الخاص بمراجعة عمليات أدوات التحوط بعيداً عن غرض المضاربة وسوف يقتصر البحث على دور مراقب الحسابات الخارجي دون أن يمتد لدور المراجع الداخلي.

منهج البحث:

لكي يمكن معالجة مشكلة البحث بما يتمشى مع أهدافه ستقوم الباحثة بإتباع المنهج الاستقرائي بعرض العديد من الدراسات السابقة وكذلك الإصدارات المهنية المعنية بمشكلة البحث في مجال مراجعة أدوات التحوط.

وسوف يتم اختبار الفروض من خلال إجراء دراسة استقصائية.

الفروض البحثية:

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور مراقب الحسابات في التقرير عن أدوات التحوط وسعر السهم في السوق.
٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطبيعة الخاصة لأدوات التحوط وبين ضرورة توافر متطلبات خاصة في مراقب الحسابات.
٣- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور ومسئولية مراقب الحسابات فيما بين مراحل مراجعة أدوات التحوط.

خطة البحث: -

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه سوف يتم تناول البحث في أربعة فصول كالآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

وتحقيقاً لهدف الفصل سوف يحتوي على مبحثين

المبحث الأول: الإطار العام للبحث.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: ماهية أدوات التحوط ومراجعتها.

وتحقيقاً لهدف الفصل سوف يحتوي على مبحثين

المبحث الأول: ماهية أدوات التحوط.

المبحث الثاني: -مراجعة أدوات التحوط.

الفصل الثالث: دور ومسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن عمليات أدوات التحوط في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة.

وتحقيقاً لهدف الفصل سوف يحتوي على مبحثين

المبحث الأول: معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بأدوات التحوط.

المبحث الثاني: دور ومسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن عمليات أدوات التحوط.

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة حامد طلبة (١٩٩١) [١]

تناولت الدراسة دور المراجع تجاه الأنشطة خارج الميزانية بالبنوك مع إشارة خاصة للبنوك الإسلامية وكيفية الإفصاح عنها في تقرير مراقب الحسابات وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- لم تلقي الأنشطة خارج الميزانية اهتماماً مهنياً مما يتطلب توسيع دور مراقب الحسابات الخارجي ليستوعب تلك الأنشطة.
- يجب على المراقب أن يفصح عن تلك الأنشطة في فقرة مستقلة ودائمة بالإضافة إلى تقديم تقرير تفصيلي ملحق كتوضيح تكميلي لذلك.

٢. دراسة عبد العزيز مصطفي (١٩٩٨) [٢]

استهدفت الدراسة تحليل دور مراقب الحسابات تجاه المشاكل المحاسبية الناتجة عن حيازة أو إصدار المشتقات المالية سواء تم استخدامها كأدوات لإدارة وتغطية المخاطر أو كأدوات المشتقات المالية سواء تم استخدامها كأدوات لإدارة وتغطية المخاطر أو كأدوات المضاربة.

وقد ناقشت الدراسة تأثير الخصائص المميزة للمشتقات المالية على مستوي المخاطر الحتمية الملازمة لأرصدة حسابات هذه المشتقات، واستراتيجية الإدارة تجاه التعامل في هذه المشتقات سواء بحيازتها أو إصدارها، وقد توصل الباحث لعدة نتائج منها:

- إن التعامل في المشتقات المالية له انعكاسات على المنشأة يمكن تحديدها حالياً أو تقديرها مستقبلاً، هذه الانعكاسات قد تؤثر سلباً

١-حامد طلبة محمد، دور المراجع تجاه الأنشطة خارج الميزانية مع إشارة خاصة للبنوك الإسلامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – فرع بنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ١٩٩١ص ص ١-٧٢.

٢- عبد العزيز السيد مصطفي، دراسة تحليلية لدور مراجع الحسابات الخارجي تجاه المشاكل المحاسبية الناتجة عن التعامل في المشتقات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد الأول، يناير ١٩٩٨ص ص ١١٣-١٥٧.

على المنشأة في شكل خسائر تتحملها تؤدي إلى الإضرار بمواردها المالية.

- لا يقتصر دور المراقب على فحص وتحقيق الجوانب السلبية الناتجة عن التعامل في المشتقات إنما يمتد دور المراقب لفحص وتحقيق كافة الجوانب السلبية والإيجابية الناتجة عن التعامل في عقود المشتقات.

٣. دراسة عطية (١٩٩٨) [١]

تناولت الدراسة الأدوات المالية المشتقة باعتبارها تحدٍ جديد لمراقبي الحسابات فاستعرضت المشاكل والقضايا المتعلقة بمراجعة عمليات المشتقات المالية ولذلك استهدفت الدراسة: -

- التعرض لطبيعة الأدوات المالية ومقوماتها والأسباب التي تقف وراء نموها.
- استعراض الأهداف المنشودة من مراجعة عمليات المشتقات والتي يتطلب تحديدها ضرورة جمع المعلومات الكافية حول طبيعة ونطاق أنشطة المشتقات.
- اقتراح إطار معين لمراجعة عمليات المشتقات يتكون من عدة مراحل متتالية.

ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- هناك العديد من الدوافع والمبررات الكافية للنظر إلى أسواق المشتقات المالية باعتبارها أحد المصادر الأساسية الحديثة للتمويل بجانب أسواق المال التقليدية، وبالتالي فإن الدخول في هذه الأسواق ضرورياً خاصة بتطبيق اتفاقية التجارة العالمية المعروفة باسم الجات.
- أتجاه الدراسة لتبني المفهوم الواسع للمراجعة عند الشروع في تحديد الأهداف المنشودة من مراجعة عمليات المشتقات بما يستدعي الخروج من مجرد إبداء الرأي الفني المحايد بأن الحسابات الختامية تعطي صورة واضحة للمركز المالي ونتائج الأعمال إلي بث الاطمئنان في قلوب المستثمرين وباقي فئات مستخدمي التقارير المحاسبية فيما يتعلق بالمخاطر المحيطة بثروات المنشآت نتيجة دخولها أسواق المشتقات.

١- أحمد محمد صلاح عطية، الأدوات المالية المشتقة: تحد جديد للمراجعين، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة -جامعة الزقازيق، المجلد العشرون، العدد الأول، يناير ١٩٩٨ ص ص ٩١-١٣٢.

٤. دراسة السقا (٢٠٠٠) [١]

تهدف الدراسة إلى محاولة تطوير إطار لاختبارات المراجعة في ضوء الاهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن أدوات وأنشطة التحوط (SFAS No.133)، وقد توصلت الدراسة إلى:

- ينبغي على المراقب أن يكون متفهماً ومدركاً لأهم خصائص المشتقات المالية والمخاطر الملازمة للتعامل فيها، حيث تتسم الأدوات المالية المشتقة بمجموعة من السمات والخصائص تسبب صعوبات ومشاكل لمراقبي الحسابات وتجعل من الصعب فهمها من جانب مستخدمي التقارير المالية حيث تتصف عمليات المشتقات بالغموض والتعقيد، وعدم وضوح القواعد المحاسبية والضريبية.
- سلسلة معايير المحاسبة المالية التي صدرت عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتي تمثل الممارسات المحاسبية والتي تعتمد إلى حد كبير على المعيار المحاسبي رقم ٥٢ (ترجمة العملات الأجنبية) والمعيار المحاسبي رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) قد تعاملت مع أنشطة المشتقات باعتبارها من الأنشطة خارج الميزانية، الأمر الذي قد تتعرض معه المنشآت التي تتعامل في أنشطة المشتقات لمخاطر ضعف الرقابة على هذه العمليات وفي النهاية تزداد مخاطر المراجعة.
- **قامت الدراسة بتعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وذلك في ضوء معيارين أساسيين: -**

أ- اهتمامات ومتطلبات المعيار المحاسبي رقم ١٣٣ ومخاطر التعامل في المشتقات المالية، ولقد ارتبط بهذا المعيار الاختبارات المستخدمة التي تقترحها الدراسة وهي اختبارات التحوط واختبارات ملاءمة إدارة الخطر.

ب- متطلبات أداء عملية مراجعة المشتقات ذاتها، ويرتبط بهذا المعيار ثلاثة اختبارات تتضمنها الدراسة الحالية هي اختبارات الالتزام بنظم الرقابة على المشتقات، الاختبارات الأساسية للمشتقات بالإضافة إلى اختبار مستوي خطر المراجعة.

٥. دراسة طارق عبد العظيم (٢٠٠٢) [٢]

تناولت الدراسة تقييم محددات استخدام الأدوات المالية المشتقة في سوق الأوراق المالية وقدم الباحث منهجان أحدهما مقترح لتخطيط عملية المراجعة لمنشأة تتعامل في الأدوات المالية والآخر لتنفيذ

١- السيد أحمد السقا، نحو أطار موسع لاختبارات المراجعة في ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) منهج تحليلي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول ٢٠٠٠ص ص ١-٥٩.

٢-طارق عبد العظيم يوسف الرشيدي، منهج مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة لدعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٢ص ص ١-٢١٠.

إجـــراءات مراجعـــة أســـاليب الاعتـــراف والقيـــاس والإفصـــاح عـــن الأدوات المالية المشتقة.

وقد توصل الباحث لعدة نتائج والتي يمكن عرضها في الآتي:

- عـــدم قـــدرة المحاســـبة والمراجعـــة علـــى مســـايرة التطـــورات الهائلـــة لـــلأدوات الماليـــة المشـــتقة رغـــم وجـــود بعـــض معـــايير المحاســـبة والمراجعـــة، وهـــذا بـــالطبع يـــؤثر علـــى أســـواق المـــال الناشـــئة ومنهـــا السوق المصري.
- هنـــاك قصـــور واضـــح فـــي معـــايير المراجعـــة الخاصـــة بـــالأدوات الماليـــة المشـــتقة، ممـــا يعطـــي انطباعـــاً بانعكاســـات ســـلبية علـــى الثقـــة والمصـــداقية التـــي يجـــب أن توفرهـــا المحاســـبة والمراجعـــة للمســـتثمرين في أسواق المال العالمية، وبالطبع على سوق المال المصري.
- ضـــعف اســـتخدام الأدوات الماليـــة المشـــتقة فـــي الســـوق المصـــري بشـــكل واســـع يرجـــع إلـــي زيـــادة المخـــاطر الكامنـــة فـــي المشـــتقات والقيـــود المفروضة على سوق المال المصري.
- هنـــاك اتفـــاق بـــين آراء المـــراجعين والمســـتثمرين حـــول ردود أفعـــال تقارير مراجعة المشتقات على كفاءة سوق الأوراق المالية.

٦. دراسة محمد الرملي (٢٠٠٢) [١]

تهـدف الدراسـة لمحاولـة اقتـراح نمـوذج محاسـبي لتقـدير مخـاطر أنشـطة التحـوط للمسـاهمة فـي اتخـاذ القـرارات والمفاضـلة بـين أنشـطة التحـوط، ولمسـاعدة مراقـب الحسـابات فـي الحكـم علـى مصـداقية المعلومـات التـي تحتويهـا القـوائم الماليـة ومـدي اعتمـاد الجهـات الخارجيـة والمسـتثمرين عليها ولقد توصل الباحث لعدة نتائج من أهمها:

- تعـد أسـواق المشـتقات الماليـة أحـد المصـادر الأساسـية الحديثـة لأدوات التحوط بجانب أسواق المال التقليدية.
- تتسـم أدوات التحـوط بخصوصـية تميزهـا عمـا عـداها مـن الأدوات الماليـة الأخـرى سـواء مـن حيـث تعـدد أنواعهـا واسـتخداماتها أو مـن حيـث خصائصـها والمخـاطر الناشـئة عـن التعامـل فيهـا ممـا يتطلـب توفير معلومات كافية عن أنشطة التحوط ومخاطرها.
- ضـرورة اسـتخدام نموذج معين من نماذج قياس مخاطر أنشـطة التحوط لأنه يؤدي إلي زيادة الكفاءة والفاعلية للمسئولين في تخطيط وتنفيذ أنشطة التحوط على أساس أنه يقدم ضـماناً معقولاً إلى أن المخاطرة الفعلية التي تتضـمنها أنشـطة التحوط في حدود المخاطر المسموح بها من قبل مكاتب المراجعة.

١- محمـد الرملـي أحمـد، تطـوير نمـاذج تقـدير مخـاطر أنشـطة التحـوط لتحسـين كفـاءة أداء المراجـع الخـارجي، مجلـة البحـوث التجاريـة المعاصـرة، كليـة التجـارة بسـوهاج-جامعـة جنوب الوادي، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٢ص ص١-٦٢.

٧. محمد حسني عبد الجليل (٢٠٠٢) [١]

تهدف الدراسة لوضع إطار لمراجعة الأدوات المالية المشتقة في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعايير المراجعة المصرية والدولية وذلك بغرض تفعيل عملية المراجعة ومساعدة مراقب الحسابات في التحقق من تأكيدات القوائم المالية المتضمنة لعمليات المشتقات.

فتناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للمشتقات من حيث طبيعتها وأنواعها وعرضت العناصر الأساسية المكونة لإطار المراجعة المقترحة في ضوء المفاهيم الأساسية للمشتقات وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: -

- يمكن تصنيف المشتقات إلى نوعين رئيسين هما عقود خطية Linear تتضمن تدفقات نقدية إلزامية في تاريخ مستقبلي مثل العقود الآجلة، العقود المستقبلية وعقود المبادلات. وعقود غير خطية Non – Linear ذات خاصية اختيارية حيث يكون لطرف فيها الحق ليطلب من الطرف الآخر تسليمه البند الأساسي محل العقد مثل عقود الخيارات.
- تتسم مجموعة المشتقات بمجموعة من الخصائص مثل التعقيد والرافعة المالية وعدم السيولة وقواعد محاسبية وضريبية غير واضحة. وإن تلك السمات جعلت موضوع مراجعتها أكثر صعوبة وتعقيداً في حين أن النظرة المتعمقة تصل إلى عدم وجود فروق جوهرية بين المشتقات المالية وبين الأدوات المالية الأخرى إلا من ناحية زيادة مخاطر المراجعة.
- إن كل من معياري المحاسبة الدوليين رقمي ٣٢ و٣٩ يوفران متطلبات المحاسبة والتقرير عن الأدوات المالية والمشتقات باعتبارها داخل الميزانية وتناولا قضية الاعتراف والقياس المبدئي والقياس اللاحق للأصول المالية والالتزامات المالية والتقرير عن التغيرات في القيمة العادلة وإلغاء الاعتراف ومحاسبة التحوط والعرض والافصاح.

وقد انتهت الدراسة بوضع اقتراح لإطار مراجعة المشتقات المالية ضمن مراجعة القوائم المالية ككل.

٨. دراسة طنطاوي (٢٠٠٤) [٢]

تهدف الدراسة إلى تحليل دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة المشتقات المالية حيث تناول الباحث مفاهيم المشتقات المالية وأنواعها.

كما تناول الباحث طبيعة عملية مراجعة المشتقات المالية والصعوبات التي تواجهها وقد أخذ بالمفهوم الواسع لعملية

١- محمد حسني عبد الجليل صبيحي، إطار مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، العدد الثاني، ٢٠٠٢ص ص١٧-٨٣.

٢- طنطاوي موسي طنطاوي، دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة المشتقات المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة -جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ص ص ١-٣٠٥.

المراجعة. وقد عمل الباحث على وضع إطار مقترح لتخطيط مراجعة أنشطة المشتقات المالية.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- تتسم المشتقات المالية بعدة خصائص أهمها: أنها عقود تتعلق بالمستقبل تشتق من الأدوات المالية الأساسية مثل الأسهم والسندات والعملات السابق إصدارها، وتستخدم في تحويل المخاطر من طرف لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يرغب في تحملها. وتتسم هذه العقود بالتعقيد وعدم وضوح القواعد المحاسبية والضريبية المتعلقة بالتعامل فيها، كما تتميز أسواق المشتقات المالية في بعض الحالات بانخفاض درجة السيولة كما تتميز المشتقات المالية بدرجة عالية من الرفع المالي High Financial Leverage.
- أن الهدف الأساسي للتعامل في المشتقات المالية هو تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، معدلات الفائدة، وتقلب أسعار الأوراق المالية التي تتعرض لها المنشأة، إلا أن الطبيعة الخاصة لتلك العقود أدت إلى استخدامات أخري عديدة منها إمكانية المضاربة عليها وتحقيق أرباح من وراء ذلك، وهذا من شأنه أن يعرض المنشأة إلى العديد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والتي قد تؤدي إلى حدوث خسائر بأرقام كبيرة قد تهدد استمرار تلك المنشآت في نشاطها.
- تتمثل أهم معوقات انتشار المشتقات المالية في أسواق المال بصفة عامة وسوق المال المصري بصفة خاصة في عدم توافر التشريعات والقوانين المنظمة للتعامل في المشتقات المالية، انخفاض حجم التعامل في الأدوات المالية التقليدية، نقص الوعي لدي المستثمرين بطبيعة المشتقات المالية، تعقد المشتقات المالية، ضعف نظم الرقابة الداخلية على المشتقات المالية، عدم توافر الخبرات والكفاءات البشرية المتخصصة اللازمة للتعامل في المشتقات المالية. ثم أوضح الباحث مقومات نجاح استخدام المشتقات المالية في البيئة المصرية والتي من أهمها توفير القوانين والتشريعات المنظمة لتداول المشتقات المالية، إصدار معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بأنشطة المشتقات المالية، توفير نظام فعال للرقابة الداخلية على المشتقات المالية، توفير الكوادر البشرية المدربة للتعامل في المشتقات المالية، ونقل الخبرات للسوق المصري بالتعاون مع البورصات الأجنبية.

- تمثل المشاكل المحاسبية المتعلقة بالمشتقات المالية أحد التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة المشتقات المالية في القياس والإفصاح.

- تعتبر مشكلة عدم كفاية معايير مراجعة المشتقات المالية وعدم تغطيتها لكافة جوانب عملية مراجعة المشتقات المالية أحد أهم الصعوبات التي تؤثر على أداء مراقب الحسابات.

٩. دراسة محمد الشواربي (٢٠٠٧) [١]

هدفت الدراسة لتطوير دور مراقب الحسابات من خلال توسيع نطاق عمله ليشمل مراجعة المشتقات المالية حيث أنها ضرورية لمستخدمي القوائم المالية لما يترتب على التعامل فيها من مخاطر كبيرة ، كما هدفت لتطويع معايير المراجعة الحالية لتتناسب مع طبيعة مراجعة المشتقات مع ضرورة إصدار وتفعيل معيار مصري لمراجعة المشتقات المالية على أن يتضمن أسس الاعتراف بهذه الأدوات بالميزانية وكيفية الرقابة الداخلية على أنشطة المشتقات المالية وتقرير مسئولية مراقب الحسابات عنها ،كما قامت الدراسة بتحديد مجموعة من الشروط لتطبيق الأدوات المالية المشتقة وتقييم المخاطر المالية والتحكم فيها باستخدام الهندسة المالية وآليات تفعيل دور المراقب الخارجي في مراجعة الأدوات المشتقة.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

- توجيه اهتمام لجنة معايير المحاسبة المصرية إلى ضرورة إصدار معيار محاسبي يتناول موضوعات الاعتراف والقياس والإفصاح المرتبط بمخاطر الأدوات المالية.
- عدم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة لعقود الأدوات المالية المشتقة وتكوين مخصصات للخسائر المتوقعة.
- أثبتت الدراسات التحليلية الصادرة عن المنظمات المهنية المتعلقة بمراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط عن بطء الاستجابة لحل مشكلات المراجعة التي تواجه هذا النوع من الأدوات المالية وذلك على الرغم من زيادتها وتنوع حجمها.
- أن تعامل البنوك المصرية في عقود الأدوات المالية المشتقة يأتي أساساً بغرض الحماية من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ولا تمثل المضاربة هدفاً للبنوك للتعامل في هذه العقود.

١٠. دراسة محمد بهاء الدين(٢٠١٠) [٢]

تناولت الدراسة التأصيل العلمي لأهم مفاهيم المشتقات المالية من وجهة نظر المجامع العلمية وآراء الكتاب كما تناولت التصنيفات المختلفة للمشتقات المالية والمخاطر المتعلقة باستخدامها وقدم الباحث دراسة تحليلية لأهم الدراسات العلمية التي تناولت أبعاد المراجعة للمشتقات المالية.

وخلص الباحث إلي وضع مدخل استراتيجي مقترح لزيادة كفاءة وفعالية عملية تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة الخارجية للمشتقات المالية وتوصل إلى خمسة عوامل يعتقد أنها

---

١ - محمد الشواربي، مراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط تحد جديد للمراجع الخارجي في سوق الخدمات المهنية -دراسة ميدانية على القطاع المصرفي، مجلة آفاق جديدة، العدد الأول، ٢٠٠٧ص ص ١٨٨-٢٤٣.

٢-محمد بهاء الدين ابراهيم أحمد، مدخل استراتيجي مقترح لزيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية للمشتقات المالية بجمهورية مصر العربية – دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة الثلاثون – العدد الثاني، المجلد الثاني، ٢٠١٠ص ص ٥٣٨-٦٠٠.

تؤثر بشكل إيجابي في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية للمشتقات المالية وتتمثل في:

- استخدام النموذج الكمي المبدئي والنموذج المتكامل لمخاطر المراجعة.
- قيام المراقب الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية وعمل المراقب الداخلي.
- قيام المراقب بتحقيق تأكيدات الوجود والاكتمال.
- قيام المراقب بتحقيق تأكيدات القياس والتقييم.
- قيام المراقب بتحقيق تأكيدات العرض والإفصاح.

١١. دراسة صالح الحملاوي (٢٠١١) [١]

أسهمت تلك الدراسة في توضيح أنه بالرغم من صعوبة ربط المشتقات المالية ببعض عناصر الإطار العام لنظرية المحاسبة وذلك لما تتميز به من خصائص وأساليب ممارسة فإنها ربطت المشتقات المالية بالإطار الفكري للمراجعة من معايير وإطار نظري لتكون بذلك أساساً يقتدي به مراجعي البنوك في مكاتب المحاسبة والمراجعة وكذلك مفتشي السلطات الرقابية على البنوك، كما سلطت الضوء على القصور الحالي في الاهتمام بالمشتقات المالية على مستوي مصارفنا التجارية.

١٢. دراسة البياضى (٢٠١٢)[٢]

استهدفت الدراسة بشكل أساسي محاولة تقديم إطار مقترح لمراجعة عمليات الأدوات المالية المشتقة واختبار مدى صلاحيته للتطبيق في الواقع العملي بما يساعد في تخطي المعوقات التي تحد من قدرة مراقب الحسابات الخارجي عند مراجعة هذا النوع من العمليات المالية خصوصاً بعد قيام البنوك باستخدام المشتقات المالية بغرض المضاربة.

وسلطت الدراسة الضوء على معوقات المراجعة وأوجه الضعف التي تكتنف الممارسة العملية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود قصور في الممارسة المهنية تجاه عمليات الأدوات المالية المشتقة.
- وجود عدد من المعوقات التي تؤثر سلباً على قدرة المراجع الخارجي عند مراجعة عمليات الأدوات المالية المشتقة.

١- صالح محمد حسني محمد الحملاوي، مدخل مقترح لتطوير اجراءات مراجعة المشتقات المالية مع دراسة تطبيقية في البنوك، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية تجارة -جامعة بنها، السنة الحادية والثلاثون، العدد الاول، المجلد الاول، يناير ٢٠١١ص ص ٥١٩-٥٧٤.

٢ -أحمد محمد على البياضي ، مراجعة الأدوات المالية المشتقة في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، رسالة دكتوراه ،كلية التجارة ، جامعة اسيوط ، ٢٠١٢ص ص ١-٢٢٦.